الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية

عثمان سمير عثمان

الملخص:

تناول البحث الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية فى ظل العولمة الاقتصادية بهدف دراسة الآثار الاقتصادية الحالية والمحتملة للعولمة على اقتصاديات الدول النامية من أجل معرفة أثر العولمة على اتجاهات التجارة الدولية ،كما يهدف البحث أيضاً إلي التعرف علي النظام الاقتصادي العالمي الجديد وخصائصة، وتفترض الدراسة أن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية متحيزة لصالح الدول المتقدمة ضد اقتصاديات الدول النامية ، ولتحقيق أهداف وفرض البحث فقد قسم إلى ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول التعريف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وخصائصه، أما الجزء الثاني فقد جاء بعنوان آثار العولمة الاقتصادية علي التجارة الدولية للدول النامية ، وكذلك الجزء الثالث أثر العولمة الاقتصادية على الاستثمار في الدول النامية، وأخيراً انتهى البحث إلي جملة من النتائج والتوصيات.

Abstract:

The research of new trends in international trade in the light of economic globalization in order to study existing and potential of globalization on the economies of developing countries and economic impacts in order to know the impact of globalization on international trade trends, as research also aims to identify the new global economic order and its properties, and assume that the study that the effects of the new system global Trading biased in favor of the developed countries against the economies of developing countries, and to achieve the goals and the imposition of research department has three parts, the first part included the definition of the new global economic and characteristics of the system, while the second part was titled impact of economic globalization on international trade for developing countries, as well as the third part the impact economic globalization on investment in developing countries, and finally ended search to a number of findings and recommendations.

المقدمة:

تمثل التجارة الدولية العصب المركزي لاقتصاديات دول العالم. ومع هذه الأهمية، فقد مرت النظرية الاقتصادية التي تعنى بدراسة التجارة الدولية بمراحل تطورت من خلالها، بدءاً بالنظريات التي كانت ترى الاكتفاء الذاتي لكل بلد أمرا ممكناً. بل مرغوباً فيه من الناحية الاقتصادية؛ وعليه فلا داعي للتجارة الدولية؛ وهو ما يستدعي فرض قيود عليها. ووصولاً إلى النظريات الحديثة التي ترى التوسع في التجارة البينية بين دول العالم، وأنها تزيد من رفاهية العالم والدول المشاركة فيها على حد سواء؛ فلا بد من تحريرها من القيود.

وكان من الطبيعي بعد أن سقط الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي في دوله بعد أخرى في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات، أن نتوقع بزوغ نظام عالمي جديد، يعاد فيه ترتيب العلاقات الدولية ومناطق النفوذ[i].

ومع سقوط جدار برلين وتفكيك الاتحاد السوفيتى، بدأت عولمة الاقتصاد الرأسمالي انطلاقتها ومعها إضعاف الطبقة العاملة وإلغاء الحماية الاجتماعية التي دفع العمال ثمناَ غالياَ لها، وأصاب الوهن عدداً من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، كالحزب الايطالي على سبيل المثال أما حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الالمانى، فقد تحولاً إلى حزبين رجعيين يحتفلان بالأيديولوجية النيوليبرالية التي تسعى للحصول على موافقة الامبراطوريه الأمريكية في كل شيء، لقد انقادوا كلهم تماما إلى حتمية السوق المعولمة، ووجدت النقابات نفسها أمام تناقض مأساوي لعدد أعضائها، وانتشر نظام الإنتاج الرأسمالي في العالم دون أن يصادف في طريقه أيه قوة مناقضة له تستحق هذا الاسم[ii].

وكان من الطبيعي بعد أن سقط الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي في دوله بعد أخرى في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات، أن نتوقع بزوغ نظام عالمي جديد، يعاد فيه ترتيب العلاقات الدولية ومناطق النفوذ[iii].

ويعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات و التغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى.

ففي الوقت الذي ساد فيه الاعتقاد أن البيئة الاقتصادية الدولية أصبحت مواتية للدول النامية و الدول المتقدمة على السواء لطي عهد الأزمات و الفوضى التجارية، و بناء نظام تجاري تتكافأ فيه شروط التبادل الدولي، ظهرت تطورات وتغيرات جديدة على النظام الاقتصادي الدولي تعلن مرحلة جديدة لهذا النظام ابتداء من أزمة الدولار سنة ١٩٧١، و ما رافقها من انهيار في نظام النقد الدولي واضطرابات في النظام التجاري كانت تتجه عكس ذلك.

فهذه الأزمة للنظام الاقتصادي الدولي من ناحية، و تزايد و إدراك ووعي الدول النامية بتعديل نظام العلاقات الدولية من ناحية ثانية، كان وراء المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[iv].

ولعل من الملاحظ أنه إذا كان عقد السبعينات شهد بداية قوية نحو تكوين نظام اقتصادي جديد، فأزمة التضخم الركودي التي أصابت النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال النصف الثاني من السبعينات واستمرت إلى النصف الثاني من الثمانينات وما نتج عنها من احتكارات دولية جديدة في الإنتاج والتسويق، أدت إلى إدخال قواعد جديدة على النظام التجاري الدولي حولت طموح الدول النامية في التنمية إلى وهم.

هذه المشاكل كانت وراء النقص الكبير في إيرادات الدول النامية من التجارة الدولية وارتفاع مديونيتها الخارجية إلى درجة زعزعة أركان النظام الاقتصادي الدولي عموما والنظام التجاري على الخصوص.

وعلى الرغم من أن مصطلح العولمة، وافد حديث على الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعمره في الاستخدام لا يكاد يتجاوز مستهل العقد الأخير في القرن العشرين، إلا أن تمحور العديد من مفاهيم العولمة حول الأبعاد الاقتصادية الدولية (متمثلة في التجارة الدولية السلعية والخدمية، وحركة رؤوس

الأموال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشره، وما يرتبط بذلك من انتقال للمعارف الفنية وأساليب الإنتاج وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات) والتغيرات الحادثة في الأهمية النسبية لكل منها، من شأنه الإشارة بقوه إلى أننا مصطلح جديد لمضمون، أو جوهر، قديم نسبيا إذا سلمنا فعلاً بأن العولمة تتمحور حول الأبعاد الاقتصادية(٧).

إن تأثير النظام التجاري العالمي الجديد على الدول كان ولا يزال مثار للجدل بين الباحثين والاقتصاديين فمنهم من يرى أن هذا النظام سوف تستفيد منه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومنهم من يري أن الجات سوف تؤدي إلى تحقيق مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، حيث أن التغيرات في مجال التجارة وفي اتجاهاتها العالمية و تأثيراتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تكون لها انعكاساتها المباشرة على التجارة الخارجية للدول النامية.

هذا الجدل كان وراء اختيارنا معالجة هذا الموضوع المتشعب محاولين الإجابة عن التساؤلات والخلفيات التي تطرح نفسها في هذا الشأن و معرفة ما مدى توافق قواعد النظام التجاري الجديد، الذي وجد ويجد تبريراته الفكرية في نظرية اللبرالية الجديدة وفي نظرية المزايا التنافسية للتجارة الدولية، مع الواقع الاقتصادي العالمي عموما.و الواقع الاقتصادي للدول النامية خصوصاً في ظل البيئة الاقتصادية السائدة حاليا و في ظل الاعتماد المتبادل و اللامتكافئ الذي يطبع النظام التجاري الجديد.

والهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في تطور مراحل تكوين النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفي مضمون النظام الجديد للتجارة العالمية وتقصى آثاره على طبيعة واتجاهات التجارة الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية بالخصوص.

مشكلة البحث:

يتناول البحث الإجابة على المشكلات التالية:

١- ما هي آثار وانعكاسات العولمة الاقتصادية علي التجارة الدولية والاستثمار في الدول النامية؟

٢- ما هي أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي؟

أهداف البحث:

الهدف الاساسى لهذا البحث هو دراسة الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار في ظل العولمة الاقتصادية ويتفرع من الهدف عدة أفرع أخرى وهى:

١- دراسة الآثار الاقتصادية الحالية والمحتملة للعولمة علي اقتصاديات الدول النامية من أجل معرفة أثر العولمة على اتجاهات التجارة الدولية.

٢- دراسة مراحل وتكوين النظام العالمي الجديد وانعكاساته علي الاقتصاد العالمي عامة واقتصاديات الدول النامية.

فروض البحث:

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا الفرضيات التالية:

١- آثار النظام الجديد للتجارة العالمية متحيزة لصالح الدول المتقدمة ضد اقتصاديات الدول النامية.

٢- يؤدي تطبيق آليات منظمة التجارة العالمية إلي زيادة تدهور التوازن الخارجي والداخلي للاقتصاد المصري.

خطة البحث:

- الجزء الأول: التعريف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وخصائصه
- الجزء الثاني : آثار العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية للدول النامية .

- الجزء الثالث:أثار العولمة علي الاستثمار في الدول النامية .
- وأخيراً النتائج والتوصيات – المراجع.

الجزء الأول: التعريف بالنظام الاقتصادي العالمى الجديد وخصائصه

تتفاعل بداخل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحدات متعددة، كالدول والمنظمات الدولية والإقليمية، الشركات متعددة الجنسيات، وأصبح النظام الذي يسود بين الدول أقل إيديولوجية، وأكثر اعتمادًا على التكنولوجيا، حيث تحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف.

١- تعريف النظام الإقتصادي العالمي الجديد

تعني بنية النظام العالمي، تراتيب العلاقات القائمة بين الدول الكبرى في النظام العالمي تبعًا لنمط توزيع الموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لكل دولة، ونجد بداخل هذا النظام [vi] :

استيراتيجيًا، أحادية قطبية، وسيطرة النظام الرأس مالي في المدى المنظور.

- اقتصاديًا، تعدد الأقطاب، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والجماعة الأوروبية قوى اقتصادية عظمى.
- سياسيًا، الانقسامات هي الغالبة . وتطور النظام العالمي على نطاق واسع، ويستخدم للدلالة على شبكة علاقات القوى الدولية التعاونية والتنافسية التي تتم بين أعضاء المجتمع الدولي على كافة المستويات الإقليمية والدولية، والتي تجرى وفق نسق معين للقيم والمفاهيم، وتتحدد عناصر الأنظمة من خلال معطيات رئيسية تتمثل في:
- أن النظام العالمي، لا بد أن يعرف وجود قوة مسيطرة تتحكم في توجيه مسار أجزائه.
- أن أي نظام عالمي، لا بد أن تسود فيه طرق معينة، لإدارة الأزمات والعلاقات بين الدول.
- أن كل نظام عالمي تتوفر له ملامح خاصة تميزه عن النظام العالمي الذي سبقه.

ويقصد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد:

مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة[vii] ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية، والتي تتجلى في هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم؛ والفوضى النقدية الحادة التي أدت إلى تضخم كبير؛ وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة-النفط)وانعكاسها على التنمية.

٢- خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

لعل التأمل في مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وخاصة في المرحلة الحالية، بل ومع محاولة استشراف المستقبل في القرن الحادي والعشرين لما سيكون عليه هذا النظام، فإن المرء يجد أن الاقتصادي العالمي الجديد له من الخصائص والملامح التي تميزه عن المراحل السابقة على تلك المرحلة، وإن كانت بعضها قد استمدت جذورها من الماضي.

فالنظام العالمي الجديد يتسم بالديناميكية، والهرمية، وينطوي على أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، ويتجه نحو المزيد من الاعتماد المتبادل، وتتزايد فيه التكتلات الاقتصادية، وتتعاظم فيه أوزان الشركات متعددة الجنسيات، وتأخذ ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا إلي تعميق عالمية الاقتصاد Globalization، وتزداد فيه دور المؤسسات الدولية وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية الجديدة. ويمكن تلخيص هذه المعالم و الخصائص كما يلي:

- **النظام الاقتصادي العالمي يتسم بالديناميكية:**

تشير هذه الخاصية إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي - منذ النصف الثاني من عقد التسعينات- في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بترتيبات الأوضاع الاقتصادية العالمية السابقة له قبل هذا التاريخ، بل وفي إطار ما ستكون عليه تلك الترتيبات والأوضاع في المستقبل القريب والبعيد[viii].

- **النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي والانفراد بالقمة القطبية:**

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية، و أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية و التخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر.

- **الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل:**

لعل وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع رؤوس الأموال الدولية، قد يساعد بشكل واضح على الترابط والتشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق[ix].

- **تقسيم جديد للعمل الدولي:**

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع هذا المنتج، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تجميع منتجاتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط.

- **ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا تعميق العولمة الاقتصادية:**

حيث يتسم النظام الاقتصادي الجديد بوجود الثورة الصناعية الثالثة التي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجية كثيفة المعرفة.

- **تزايد التكتلات الاقتصادية (الترتيبات الإقليمية الجديدة):**

لعل الاتجاه إلي تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً وثقافياً وحضارياً

وتاريخياً، والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، هي من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي الجديد.

الجزء الثاني : آثار العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية للدول النامية:

إن العولمة الاقتصادية قد تبدو لبعض الدول والمجتمعات إيجابية وقد تبدو لبعض الدول والمجتمعات سلبية، لذلك فمن الطبيعي أن تستقبل بعض الدول العولمة بحماس وأن يستقبلها البعض الأخر بتخوف وانكماش، فالدول النامية شأنها شأن دول العالم لا شك أنها تتأثر بالعولمة فهي تمتلك مقومات الاستفادة من الفرص الجيدة التي توفرها العولمة كما أنها عرضة لأن تضار منها، لذا يري البعض أن العولمة قد تكون مفيدة في تنشيط حركة الاقتصاديات النامية بينما يحذر آخرون من الأضرار التي ستلحق به ويؤكد البعض أن هذه الدول سوف تتفاوت فيما تجنيه من الأرباح أو يلحق بها خسائر تبعاً لهياكلها من ناحية ودرجة انفتاحها الاقتصادي علي العالم الخارجي وتأقلمها مع المعطيات الدولية الجديدة من ناحية أخري.

حيث منحت الاتفاقات متعددة الأطراف للدول النامية فترة انتقالية بغية تطبيق أحكام ولوائح المنظمة، وبذلك تكون على استعداد للاستفادة من المزايا الممنوحة لها، بالإضافة إلى تحمّل جميع الأعباء .وفيما يلي بعض الآثار المترتبة على تحرير التجارة العالمية(العولمة الاقتصادية) علي التجارة الدولية للدول النامية :

الاثار الإجمالية للعولمة الاقتصادية علي التجارة الدولية للدول النامية:

أ ـ الآثار الايجابية:

هناك آثار إيجابية للعولمة ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

١- يؤدي تحرير التجارة الدولية إلي زيادة حجم وحركة المبادلات الدولية وبالتالي زيادة حجم الإنتاج القومي في معظم الدول وبالذات في الدول

المتقدمة ولذلك فإن زيادة مستوي النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة يعد من أهم عوامل الإقبال والطلب علي الاستيراد من الدول النامية[x].

٢- يؤدي تخفيض الضرائب الجمركية علي السلع الأساسية في مستلزمات الإنتاج وما في حكمها إلي تخفيض تكلفة الإنتاج المحلي في الدول النامية وزيادة الإنتاج فيها.

٣- برغم أن اتفاقية الجات مع ما يتضمنه من إلغاء دعم السلع الزراعية سيؤدي إلي رفع أسعارها للدول المستوردة وهي بصفة أساسية دول نامية فإنها من ناحية أخري ستحفز هذه الدول لزيادة إنتاج السلع الزراعية.

٤- مع تحرير تجارة الخدمات فهناك إمكانية متاحة أمام الدول النامية للوصول للتكنولوجيا بأساليبها المختلفة، وحيث أن اتفاقية الجات تستند إلي فكرة المزايا النسبية كأساس للتبادل بين الدول لذلك سعت الدول النامية إلي العمل علي زيادة مقدرتها الإنتاجية، وجودة المنتجات الوطنية حتى تتمكن من البقاء في السوق العالمية.

٥- وجود نظام متعدد الأطراف لحل المنازعات الدولية تتوافر فيه الضمانات اللازمة للحيدة والموضوعية، والتحرر من نظام التخطيط المركزي إلي نظام السوق الحر والتحرر من البيروقراطية.

٦- تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية علي مستوي جميع مناطق العالم امتصاصا للفوارق القائمة وتوحيداً وتطبيقاً لنظم الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية التي ثبت بالفعل نجاحها.

٧- تحويل العالم كله إلي سوق مفتوحة بدون عقبات أو حواجز علي مستوي الإنتاج والتوزيع وفتح باب المنافسة علي مصراعيه بين الشركات والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية علي مستوى العالم كله وسيادة اقتصاد السوق علي الاقتصاد العالمي.

٨- تزايد أهمية الثروة العلمية والتكنولوجية وبالذات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أهم قوى الدفع للعولمة الاقتصادية.

ب- الآثار السلبية للعولمة:

أبرزت العديد من الكتابات عدد من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية تحذره من بعض مخاطرها والتي تمثلت فيما يلي[xi]:

١- اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة علي حساب الدول النامية. فقد لوحظ مع تطبيقات العولمة الاقتصادية أن اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي كان لصالح الدول المتقدمة علي حساب الدول النامية، ويرجع ذلك إلي أن الدول النامية تعاني من انخفاض قدرتها التنافسية في الكثير من السلع وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية الخاصة بالجودة والاشتراطات البيئية التي بدأت تفرضها الدول المتقدمة، وشروط غير تجاريه في معاملاتها التجارية[xii].

٢- أن مسألة فتح الأسواق التي اتفق عليها في أوروجواي ١٩٩٤ لم تتم بالصورة التي كانت منتظرة بل أخذت الدول المتقدمة تضع العراقيل أمام صادرات الدول النامية واستغلت قدرتها وخبرتها في استخدام الإجراءات الوقائية وقضايا الإغراق والدعم بصورة أثرت سلباً علي صادرات الدول النامية ناهيك عن المرحلة التي سيتم فيها إلغاء الحصص وما سيكشف عنه الواقع بعد يناير ٢٠٠٥ من تزايد عدم قدرة بعض الدول النامية علي النفاذ إلي أسواق الدول المتقدمة نتيجة لانخفاض قدرتها التنافسية علي الاحتفاظ بأسواق الدول المتقدمة والحفاظ علي الفرص التصديرية التي كانت قائمة في ظل نظام الحصص في تلك الأسواق.

بل أتضح أنه مع تحرير التجارة الدولية فقد تدفقت السلع الأجنبية ذات الجودة العالمية والسعر المناسب من الدول المتقدمة إلي الدول النامية مع المنافسة غير المتكافئة لمنتجات الدول النامية مما أدي إلي تراجعها وتخصص تلك الدول في بعض الصناعات القليلة.

٣- تركيز الدول النامية علي تصدير المواد الخام ذات الأسعار الزهيدة ثم استيراد المنتجات تامة الصنع ذات الأسعار المرتفعة، وبالتالي فإن صادرات الدول النامية تنطوي علي قيمة مضافة منخفضة بينما صادرات الدول المتقدمة هي تنطوي علي قيمة مضافة مرتفعة وهو ما يعمق اتجاه معدل التبادل التجاري لصالح الدول المتقدمة علي حساب الدول النامية[xiii].

ويذكر أن الأثر السلبي الخاص باتجاه معدل التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة هي قضية مثارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن مع تعمق الاتجاه نحو العولمة في التسعينات من القرن الماضي ازدادت المشكلة تفاقما وأصبحت من القضايا التي يجب أن توضع في أولويات أجندة

المفاوضات التجارية متعددة الأطراف المطروحة بقوة اليوم علي جدول أعملا المؤتمرات الوزارية التي تعقدها الوزارية التي تعقدها منظمة التجارة العالمية كل سنتين وكان آخرها مؤتمر نيروبي بكينيا ٢٠١٥ التي واجهت فشلا ذريعاً.

٤- اتفاقية إجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية Sanitary And Phytosanitary، والتي تعطي الدول الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً من تفتيش وصادقة لحماية الإنسان، وبالتالي يمكن أن تكون هذه الاتفاقية حجر عثرة في طريق الصادرات الغذائية للدول النامية.

٥- تنامي الاهتمام بقضية الجودة الشاملة وتنوع درجاتها ISO 9000 و ISO 9001 وISO 9002 وISO9003 وISO 9004، الأمر الذي يزيد من الضغوط علي المنتجين في الدول النامية والراغبين في غزو الأسواق العالمية[xiv].

٦- اتجاه الدول الكبرى إلي اتهام الدول النامية بأنها السبب في تلوث البيئة، من المتوقع أن تواجه الصادرات الصناعية والزراعية للدول النامية العديد من المشاكل، خاصة في ظل ظهور المعيار الدولي للإدارة البيئية ISO 14000 واعتباره ضمن متطلبات دخل الأسواق في الدول الصناعية المتقدمة[xv].

الجزء الثاني : آثار العولمة على الاستثمار فى الدول النامية

أدت عمليات التحرير الاقتصادي ، المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلي تزايد كامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال . وقد أعطي الاستثمار الأجنبي المباشر حافزاً كبيراً لعملية التكامل تلك من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل زيادة الأجور النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفه . وقد انتهجت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات في ذلك الوقت قدر كبير من التخصص وتوزيع الأنشطة ، واستهدفت الاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات .

وقد استفادت الدول الحديثة التصنيع في شرق آسيا من الاندماج في السوق العالمي من تحرير التجارة ومن التدفقات العالمية للاستثمارات لتحقق

معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة . وشجع ذلك دولاً نامية أخرى على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر فى الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة الحوافز وتعزيز السياسات وتخفيض القيود التنظيمية، وتحرير الأسواق . كما أدركت الدول النامية بأن المعيار الذي يقيس قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير من حجم إسهامه المباشر في القيمه المضافة المحلية إلى النتائج الأطول أمداً بالنسبة لقدرة الموارد والإمكانيات المحلية للاقتصاد علي المنافسة .

مع التوجه إلي نقل الملكية من القطاع العام إلي القطاع الخاص ، أصبح المستثمرون الدوليين يعيدون موازنة تركيبة محافظهم مع سقوط الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر . وفي الوقت نفسه فإن الاتجاه المتسارع نحو التكامل العالمي من شأنه أن يؤدي إلى خلق فرص جديدة ما يعطي بدوره أيضاً حافزاً إضافياً للاستثمار الأجنبي المباشر .

أولا : الآثار الإيجابية[xvi]

يرى أنصار العولمة أنها تحقق مزايا عديدة بالنسبة للدول النامية تتمثل في :

١- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** أدى الربط بين الأسواق الناشئة وأسواق الدول المتقدمة إلى زيادة التدفقات المالية نحو الدول النامية، وبينما تراوحت تلك التدفقات بين ١٠و ٢٠ مليار دولار سنويا فقط خلال السبعينات والثمانينات، ارتفعت إلى ٦٣ مليار دولار سنة ١٩٩٠ و ١٢٠ مليار دولار سنة ١٩٩١، وارتفعت بعد ذلك لتصل إلى ٦٨١ مليار دولار سنة ٢٠١٤ لتصل إلى ٧٦٥ مليار دولار سنة ٢٠١٥ [xvii].

وعلى الرغم من الفوائد التي جلبتها تلك الاستثمارات إلا أنه يعاب عليها ميزة التركيز، أي أنها توجهت إلى عدد محدود جدا من البلدان النامية، الصين مثلا التي استفادت لوحدها (١٩٩١- ١٩٩٣) من ٤٠ مليار دولار من تلك الاستثمارات وتستحوذ كل من الصين والبرازيل وهونج كونج وسنغافورة علي قرابة ٥٠% من الاستثمارات في الدول النامية لعام

٢٠١٤ ، ويؤكد صندوق النقد الدولي أنه كلما ازداد الانفتاح الاقتصادي على الخارج كلما توجهت إليه الاستثمارات الأجنبية أكثر، ولذا يجب على الدول النامية إعادة تهيئة اقتصادها بإزالة التخطيط المركزي مثل تدعيم الأسعار واحتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية وهذا من أجل جلب هذه الاستثمارات.

٢- **عولمة الأسواق المالية الناشئة:** لقد تم ربط العديد من الأسواق المالية التابعة للدول النامية بالنظام المالي العالمي، لاسيما الأسواق الآسيوية، إبتداءا من أوائل التسعينات، فالأفراد والمؤسسات في تلك البلدان يقرضون ويقترضون ويتداولون الأوراق المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى انفتاح تلك الأسواق على رأس المال الأجنبي، سهل توجه ادخار عالمي معتبر إلى تلك المنطقة من العالم، مما جعلها تبرز كقطب اقتصادي ومالي له وزنه في الاقتصاد العالمي، كما ساعد توفر تلك الأسواق على مستوى عال من التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة على الإسراع في عولمتها، نفس الشيء تقريبا يمكن أن قوله على أمريكا اللاتينية تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين .[xviii]

- تستطيع الدول النامية من خلال الانفتاح المالي الوصول إلى الأسواق المالية الأولية بهدف الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.
- تحرير و تحديث النظم المصرفية و المالية و خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص و كذلك لحد من ظاهرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، كما تساهم الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها.

- تكامل الأسواق المالية في الدول النامية مع الأسواق العالمية يترتب عليه اتجاه أسعار الفائدة المحلية إلى الانخفاض الأمر الذي يؤثر إيجابيا على الاستثمار.

ثانياً: الآثار السلبية:

١- **عولمة المديونية الخارجية:** تعاني معظم الدول النامية من أزمة الديون الخارجية مع زيادة تلك الديون وخدمتها إلى درجة أن العديد من الدول المدينة أصبحت عاجزة عن تسديدها، ومع موجة الإيداعات المالية التي عاشها العالم المتطور، فقد عمدت البنوك الغربية بالتعاون مع بيوت السمسرة المتخصصة إلى تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق كمالية تتداول في الأسواق المالية العالمية شأنها في ذلك شأن أية أداة مالية عادية، حيث أصبحت هذه الديون تنتقل من بنك إلى آخر ومن دولة لأخرى في ظرف لا يتجاوز ثوان معدودة نظرا لاستعمال وسائل التداول الإلكترونية الحديثة، وبانتشار هذه العملية، وجدت الدول النامية نفسها حائرة فيما يتعلق بمشكلة الدين، وبالتالي أصبحت تابعة لبنوك ومؤسسات مالية ودول لم تستدن منها أصلا، وبهذه الطريقة تمت عولمة جانب هام من المديونية الخارجية للدول النامية.

٢- **مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج:** من أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للبلاد النامية هو استثمار مدخرات هذه الدول خارج بلادها الوطنية بالرغم من العجز الكبير في ميزان المدفوعات. ومن ديون خارجية ضخمة و خدمة أعبائها ، وهذا التناقض الكبير يأتي في الوقت الذي تحاول فيه هذه الدول النامية جاهدة من أجل جلب وفتح الأبواب لرأس المال الأجنبي من خلال منحه للإعفاءات والحوافز، و في ظل التحرير المالي فإنها سمحت لأصحاب المدخرات المحلية أن يخرجوا بها للاستثمار في الخارج، فجزء من هذه الأموال يستثمر في الأصول المالية، وبعض منها يتجه للاستثمار في العقارات، وقسم منها قد يفضل الإيداع في البنوك والمؤسسات المالية، وهناك تقديرات تدل على

أن حجم هذا الهروب للأموال الوطنية نحو الخارج يتراوح مابين ٦٠٠- ٨٠٠ مليار دولار.

٣- **مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة:** خلق نظام تعويم أسعار الصرف منذ السبعينات، بيئة مواتية للمضاربة على العملات، بحيث أصبحت أسعار صرف كثير من البلدان تتحدد بناءا على مساومات هؤلاء المضاربين، وبفعل التحرير المالي تم إلغاء القيود التي كانت تحد من قيام المضاربات وإزالة الرقابة الحكومية على تداول ومبادلة مبالغ كبيرة نحو الخارج، لذا أصبحت مئات المليارات من الدولارات تتطاير بسرعة، وبحرية مطلقة من سوق لآخر، مستخدمة في ذلك شبكة الربط الإلكتروني.

و تعتبر حالة المكسيك عام ١٩٩٤ وحالة تايلاند ١٩٩٧ مثالا لهجمة المضاربين ، ففي هاتين الحالتين شهدت هذه البلدان قبل حدوث الأزمة تدفقات هائلة لرؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل مقومة بالدولار الأمريكي، ومسعرة بهوامش تزيد على سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور)، وكان هناك رواج غير عادي في سوق الأوراق المالية، وسوق العقارات وزيادة كبيرة في الواردات، مما شجع كثيرا من الشركات أن تمول عملياتها من خلال إصدار أوراق مالية وقروض بالعملة الأجنبية، كما شجع هذا الرواج البنوك التجارية على الاقتراض بالدولار من الخارج ، وقد أدى هذا الاقتراض الخارجي المتسارع إلى حدوث انفجار في حجم الديون الخارجية، ومعدل خدمتها في الوقت الذي تراخى فيه أداء قطاع الصادرات، مما خلق أزمة في النقد الأجنبي، وكان الشعور بهذه الأزمة، وتفاقم عجز الميزان التجاري، كافيان لأن يجعلا المتعاملين في سوق الأوراق المالية وسوق العملات الأجنبية يعتقدون أن تخفيضا في القيمة الخارجية للعملة الوطنية سيحدث، وفي ضوء توافر هذا الشعور وانتشاره بين المتعاملين، ومحاولة تجنب الخسائر التي

ستلحق جراء التخفيض، اندفع عدد كبير من المستثمرين للتخلص من أوراقهم المالية، فأدى ذلك إلى تدهور شديد في أسعارها، وتحويل حصيلة ما باعوه إلى نقد أجنبي، مما أحدث ضغطا واضحا على سوق الصرف الأجنبي، فانهارت أسعار العملات الوطنية إلى مستويات قياسية، مما أدى إلى ارتفاع شديد في المستوى العام للأسعار. وحدوث استنزاف واضح في الاحتياطات الدولية وهروب واسع لرؤوس الأموال نحو الخارج وفقدان ثقة المستثمرين في هذه الأسواق.

النتائج والتوصيات:

١- ترتب على نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بنيروبي عام ٢٠١٥ تقليص قدرة الدول النامية في الحصول على تنازلات تجارية من الدول المتقدمة مقابل التنازلات الي قامت بها خلال جولة اوروغواي في إطار اتفاقيات مختلفة منها اتفاقيات الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية و الاتفاق العام لتجارة الخدمات والجوانب التجارية لتدابير الاستثمار بالإضافة إلى الخلل القائم بين اتفاقية الزراعة والاتفاقيات الاخرى المتعلقة بالمنتجات الصناعية .ولم تحظى هذه البلدان خلال جولة اوروغواي إلا بالقليل من خلال نظام غير واضح ومقتضيات محدودة الفاعلية مثل المعاملة التفضيلية والمتميزة لصالح الدول النامية

٢- دعم وتعزيز منظمة التجارة العالمية للسياسات الحمائية التي تنتهجها بلدان الشمال من خلال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وما تنطوي عليها من ترسيخ للتخلف وتعزيز لانتشار الفقر والأمراض، إن ملكية ما لا يقل عن ٩٠% من حقوق براءات الاختراع تعود أصلا لبلدان الشمال.

٣- تنمية المصادر البشرية : إن مسيرة التنمية في الدول الأقل نموا مرتبطة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديموغرافي لتضييق الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة ، و هذا الأمر يتطلب خلق

الكفاءات (رأس المال البشري) و ذلك من خلال التركيز على التعليم و البحث العلمي و تطويره .

٤- على الدول النامية عموما ، التفكير بسرعة وبجدية لضمان مصالحها الاقتصادية الخاصة وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية، إما عن طريق تفعيل تكتلاتها المقامةحاليا أو الدخول في تكتلات جديدة مبنية على أسس اقتصادية سليمة ، الأمر الذي يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية.

المراجع: -

١- جلال امين، **عصر التشهير بالعرب والمسلمين نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر،** القاهرة: دار النشر ،٢٠٠٤، ص٧
٢- جان زيغلر، سادة العالم الجدد: **العولمه ـ النهابون ـ المرتزقه ـالفجر** ، ترجمة محمد زكريا اسماعيل/ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيه ،٢٠٠٣،ص٢٤.
٣- جلال امين، **عصر التشهير بالعرب والمسلمين نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر،** القاهرة: دار النشر، ٢٠٠٤، ص٧.
4- Pual R.Krugman and Maurice Obstfeld , **International Economics , theory and Practice** , "Adeson Welsley, New York , 2003. pp.284-300
٥- محمود محمد عبد الحى، **رؤيه مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى الخارجى،** معهد التحطيط القومى ، القاهرة، ٢٠٠٣،ص٤
٦- علي العطار : **العولمة والنظام العالمي الجديد** ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢. ص٩-١٠
٧- د/ عبد المطلب عبد الحميد: **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد ١١ سبتمبر،** مجموعة النيل العربية مصر ، القاهرة ،٢٠٠٣. ص١٦
٨- د/عبد المطلب عبد الحميد: **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية،** الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ، ٢٠١٠. ص٦٣
٩- د/ عبد المطلب عبد الحميد: **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية** مرجع سابق. ص٦٦
١٠-محمد رضا منسي : **الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات العولمة** ، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة ،٢٠١٣. ص٤٠.
١١-د/عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها – تداعيتها)** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٣.
١٢-محمد رضا منسي : **الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات العولمة** ، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة ،٢٠١٣. ص٦٩.

١٣-د/عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها – تداعيتها)**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٣٤.
١٤-فلاح سعيد جبر : **اتفاقية الغات الجديدة ، والنظام المتكامل للجودة والأمن الغذائي العربي**. اجتماع الخبراء العرب لدراسة اثار اتفاقية الجات علي الاقتصادات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة يوليو، ١٩٩٤. ص ٢٤.
١٥-ديفيد والاس : **التنمية الصناعية المستديمة** ، سلسلة دراسات عالمية: العدد ١١٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي بدون تاريخ. ص ٦٥.
١٦-بلعلوج بولعيد، العولمة المالية : مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة ، حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة ،٢٣ – ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ ، ص ١٢
17- UNCTAD, World Investment , Annual report.20015 Pp2-6
١٨-محمد صفوت قابل : **الدول النامية و العولمة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٧ .